

تداعيات فشل المنظومة المؤسساتية في الجزائر
- دراسة تحليلية -

The impact of the failure of the institutional system in Algeria
-Analytical study-

سمير سحنون¹، عبد الله قلو²

¹ جامعة جيلالي لباس. سيدي بلعباس (الجزائر)، samir.sahnoune@univ-sba.dz

² جامعة جيلالي لباس. سيدي بلعباس (الجزائر)، abdellah.kellouche@univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2021/11/13

تاريخ القبول: 2021/06/21

تاريخ الاستلام: 2021/05/18

ملخص:

ان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل البيئة المؤسساتية في الجزائر وذلك بعد مرحلة إصلاحات هيكلية دامت عقد كامل من الزمن، حيث سنقوم بتحديد أسباب الفشل المنظومة المؤسساتية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، و عرض صعوبات تحول اقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد الإنتاج.

خلصت الدراسة على أن الجزائر لم تتمكن من إتمام المرحلة الانتقالية للوصول للمعايير المثلى في التنافسية الدولية، وأخفقت في بناء مؤسسات قوية لمواجهة تحديات التنمية، إذ أن الفساد في مؤسسات حكومية مازال قائم، كما أن أساليب العمل لن تتغير في المؤسسات الكفيلة بتحرير السوق، والأوضاع الاقتصادية عرضة للصدمات البترولية وهذا الأمر انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي. كلمات مفتاحية: الدولة، المرحلة الانتقالية، الإطار المؤسساتي.

تصنيف JEL : B52، M54، H74.

Abstract:

This study aims to analyze the institutional environment in Algeria after a period of structural reforms that lasted for a whole decade, where we will identify the causes of the failure of an institutional system to achieve the goals of economic development, and the difficulty of transforming from a rentier economy to a production economy.

The study concluded that Algeria has not been able to complete the transitional phase to reach optimal standards in international competitiveness, and has failed to build strong institutions to meet the challenges of development, as corruption still exists, and working methods will not change in the institutions that guarantee market liberalization and control, and vulnerable to oil shocks and this matter negatively affected the economic reality.

Keywords: The state, the transitional phase, the institutional framework.

JEL Classification: H74، M54، B52.

1. مقدمة:

عرفت الجزائر منذ بداية الثمانينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية من أجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية، وذلك لتحقيق قيم مضافة في جميع القطاعات الإنتاجية، ومحاولة استعادة التوازنات المالية بعد فشل استراتيجية التخطيط المركزي.

حيث تعتبر صدمة البترولية لسنة 1986 نقطة بداية الاختلالات العميقة في الاقتصاد الوطني، فقد عجل تراجع أسعار المحروقات في حدوث ركود اقتصادي نتيجة تراجع تدفقات العملة الصعبة، كما تراجعت قدرات الجزائر الاستيرادية، مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية.

إن فشل الإصلاح الذاتي في بداية الثمانينات القرن الماضي ساهم هو أيضا في حدوث أزمة اقتصادية، اذ تمخض منها أزمة سياسية وأمنية، دفعت الجزائر إلى تدويل قضائها الاقتصادية لمنظمات دولية من خلال إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ومضي قدما في إصلاحات هيكلية عميقة، وذلك من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية المحروقات.

إن فلسفة الإصلاحات الهيكلية جاءت من أجل تقليص حجم الدولة في الاقتصاد مقابل بناء منظومة مؤسسية تواكب التطورات الدولية، فقد وصف خبراء البنك الدولي أن الاقتصاد الجزائري يعاني اختلالات هيكلية عميقة، كما أن الإصلاحات الذاتية التي أقيمت في بداية الثمانينات لم تجدي نفعا، إذ أن خلل الاقتصادي الأساسي كان ولا زال مرتبط بمحدودية النمط التنظيمي للاقتصاد ككل، فقد أشار كتاب أمثال 1993 BENSAD و 2001 BOUYACOUB أن إيرادات صادرات الجزائر من المحروقات لسنوات الوفرة المالية كانت تخفي تلك الاختلالات وهذا منذ مدة طويلة.

ولهذا يرى S BELLAL (2011) أن الجزائر نفذت برنامج إصلاحات هيكلية (2008-1990) سعيا إلى تبني آليات اقتصاد السوق، فقد شملت الإصلاحات تعديلات عميقة مست توازنات الاقتصاد الكلي، تحرير الأسعار، والانفتاح التدريجي على الخارج¹.

بعد تحسن أسعار النفط جاءت إصلاحات الجيل الثاني للبعث الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مخططات وميزانية ضخمة لدعم الاقتصاد الإنتاجي، غير أن الأوضاع الاقتصادية بقيت هشة وعرضة للصدمات البترولية. كما أن قدرات الإنتاجية والتصديرية خارج المحروقات في سنة 2014 تكاد تكون معدومة رغم جميع الإجراءات والتعديلات التي مست الجزائر في أكثر من ثلاثين سنة²، والتي كان هدفها الأساسي تحقيق التنويع الاقتصادي.

1.1 إشكالية البحث:

سنحاول تحديد أسباب الفشل المؤسسي في تحقيق تحول إلى اقتصاد الإنتاج رغم عقود من الإصلاحات الهيكلية، فالوضع بعد 2014 يؤكد لنا عجز كبير في تحقيق التوازنات الكبرى، وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح التساؤل الأساسي: لماذا لم تساهم إصلاحات المرحلة الانتقالية باختلاف أبعادها في بعث الاقتصاد الجزائري؟.

2.1 أسئلة البحث:

وسعيا لإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر البعد المؤسسي على الأداء الاقتصادي؟.
- ما هي أهم الإصلاحات المؤسسية التي أقيمت في الجزائر؟.
- ما هي أهم أسباب الفشل المؤسسي في تحسين الأداء الاقتصادي؟.

3.1 فرضيات البحث

بناء على الطرح السابق، سنحاول إجابة على فرضيتين أساسيتين:

✓ ساهم ارتفاع اسعار النفط في تخلي على مسار الاصلاحات المؤسساتية.

✓ لم تتحسن اوضاع الاقتصادية نتيجة ضعف المؤسسات .

4.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الابعاد المؤسساتية في العمق ومحاولة فهم أكثر أسباب فشل الاصلاحات التي تبنتها الجزائر طوال فترة الاصلاحات، وكذا اسباب اخفاق مخططات التنمية، وبالرغم من الوفرة المالية التي حققها قطاع المحروقات قبل 2014، وجدت الحكومة متعاقبة صعوبة تحويل اقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد الإنتاج.

5.1 منهجية البحث:

ثم اعتماد على المنهج الوصفي وتحليلي من خلال بيانات صادرة من مؤسسات دولية، كما تم اعتماد على تقارير وطنية، وظروف الواقع المعاش، وللإجابة عن التساؤل الرئيسي سنقسم بحثنا إلى ثلاثة محاور أساسية، إذ سنقوم أولاً بعرض الإطار النظري لمصطلح إطار المؤسساتي، أبعاده، ودوره في تحسين الكفاءة والرفاه الاقتصادي، ثم نذكر أهم الإصلاحات الاقتصادية والمالية في المرحلة الانتقالية، ونختم في الأخير بإبراز أسباب إخفاق الجزائر في بناء إطار مؤسساتي قادر على بناء اقتصاد جديد يحرر الجزائر من التبعية للمحروقات.

2. أهمية المنظومة المؤسساتية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تمثل المنظومة المؤسساتية في أي بلد معاصر مسار استراتيجي للوطن ومستقبله، وبعدها أساسيا في تحقيق نمو والرفاه الاقتصادي فهي تحكم التوجهات الأساسية للأفراد، الجماعات، والمؤسسات، كما تؤثر على حجم الدولة وطبيعة الأسواق، وبالرغم من أهمية المنظومة المؤسساتية فمفهومها يبقى غامض وذلك للتعدد أبعادها.

1.2 مفهوم الإطار المؤسساتي و أبعاده:

إن مفهوم المؤسسات (إطار المؤسساتي) مفهوم معقد وغامض إذ يرى NORTH, (1990) أنه يوجد عدة محاولات تعريف مصطلح المؤسسات وبطرق مختلفة³، فتعريف اللغوي "institutional" يعني في القاموس الفرنسي على أنها مجموعة من المؤسسات التي تحكم شؤون الأفراد والدول، كما يصف NORTH المؤسسات كمفهوم واسع على "أنها القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات الإنسانية".

توجد أيضا تعريفات ضيقة للمؤسسات كتاب آخرون أمثال الاقتصادي TARONDEAU(1993), MARCHESNAY(1997) وTorres(2001), تركز على كيانات تنظيمية معينة، وأساليب إجرائية، وأطر تنظيمية.

يشير البعض الآخر إلى أن الإطار المؤسسي هو مؤسسات تسهر على حماية حقوق الملكية، العدالة، وتضمن أيضا احترام القوانين والتنظيمات، وعليه فأن المؤسسات بهذا المفهوم مؤسسات غير متجانسة ومختلفة المهام ويعتبرون من هذا المنظور أن المفهوم.

يرتبط بين ثلاثة أنواع من المؤسسات وهي كالتالي⁴:

أولاً: مؤسسات منظمة للسوق: وهي تلك المؤسسات التي تعمل في إطار السوق، وفورات الحجم، ونقص المعلومات، وتتمثل كذلك في هيئات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل والخدمات والمالية.

ثانياً: مؤسسات محققة لاستقرار السوق: وهي جميع المؤسسات التي تسعى إلى توفير بيئة اقتصادية مستقرة من خلال سياسات اقتصادية ومالية سليمة.

ثالثاً: مؤسسات تمنح الشرعية للسوق: وتدعم التشغيل الكفء للأسواق، وهي تشمل نظاماً مبيناً بوضوح لحقوق الملكية التي تحمي أصول المستثمرين وعائدها، وقواعد تنظيمية تحد من الغش والمنافسة.

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم المنظومة المؤسساتية إلى بعدين أساسيين:

البعد الأول: المحددات الشكلية (قواعد ونظم وقيم ومعايير وغيرها مثبتة في القانون المكتوب والدستور والمراسيم التشريعية..).

البعد الثاني: محددات الغير شكلية (قواعد ونظم وقيم ومعايير وغيرها سائدة في العرف والتقاليد والعادات..). تؤسس على مسائل اجتماعية كالسمعة والطبع الاجتماعي وغيرها.

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول أن الإطار المؤسسي في مفهومه المعاصر أكثر تعقيداً في الاقتصاديات الحديثة، إذ يشمل مؤسسات تضع القوانين، وأخرى تسهر على مراقبة مؤسسات أخرى، ومختلف القواعد، القيم، والعادات الرسمية وغير الرسمية المرتبطة أساساً بخصائص المجتمعات، وهذا ما جعل البعض يربط موضوع منظومة المؤسسات بمبادئ الحوكمة.

2.2. أهمية منظومة المؤسساتية في عصر الانفتاح.

إن اهتمام بالمنظومة المؤسساتية ليس جديداً فهو يتجدد عبر العصور، ويؤرخ معظم الكتاب أن تجربة البندقية أحسن مثال على دور المؤسسات في تحقيق الرفاه الاقتصادي، فمنذ انفصال البندقية عام 810 م عن روما شهدت تطوراً نوعياً في مؤسساتها، فقد كانت البندقية تحتل موقعا فريداً منحها لقب دولة غنية بحلول عام 1080 م وهذا لا ممتلكاتها مجموعة من المؤسسات الأكثر تقدماً في تلك الحقبة.

إن ملامح التنمية الاقتصادية في دولة البندقية تمثلت في وجود سلسلة الابتكارات التعاقدية والتي تمثل واحدة من الأسس الرئيسية التي أدت إلى التوسع والنمو الاقتصادي للبندقية، وهو الأمر الذي جعل مؤسساتها الاقتصادية أكثر فعالية وتمتاز بالديمقراطية التي كانت مفقودة في أقطار أوروبية أخرى في تلك الحقبة.

في العصر الحديث وبعد اختيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي جاء اهتمام أكثر فأكثر بنظام المؤسساتي بفعل الجدل القائم حول حجم الدولة وحجم السوق "l'état et marche"، إذ يفسر أحد ممثلي المدرسة المؤسساتية الجديدة أن تقدم بعض الأمم واستمرار ركود الأمم الأخرى هو بالضرورة الاختلاف في طبيعة المؤسسات الموجودة فيها.

3.2. تحليل النظري بين الإطار المؤسسي و الأداء الاقتصادي.

أصبحت المنظومة المؤسساتية أكثر تعقيداً في بداية القرن التاسع عشر باعتبارها قواعد وشروط شمولية عامة تشتمل أيضاً الأفعال المتبادلة بين الناس، فالمنظومة المؤسساتية يمكن أن تشتمل قواعد قانونية وأيضاً علاقات عرفية تحكم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. إن البيئة المؤسساتية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تؤدي التغيرات المؤسساتية إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على المناخ الاقتصادي.

مقاربة نقمة الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي: يتأثر الأداء الاقتصادي بناءً على تموقع البلدان وقاعدة الموارد الطبيعية فالبيئة الجغرافية وقاعدة الموارد الطبيعية تجعل البلدان تقع في ما سمي بنقمة الموارد التي تؤثر بدورها على مسار التنموي وكذا الأبعاد

المؤسساتية المنوطة بها. غير أن بلدان أخرى تخطت هذه اللعنة مثل النرويج، ماليزيا بفعل إطار مؤسسي قادر على بناء مؤسسات قوية قللت من تأثير الربح على الأداء الاقتصادي.

البيروقراطية واللوائح التنظيمية: يرى (BOUNOUA, 2002) أن اللوائح التنظيمية تؤثر تأثيرا بالغ على مسار التنمية ونشاط المؤسسات وتعمل في وقت نفسه على تنظيم السوق وعلاقته مع المؤسسات، غير أن كثرة اللوائح تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد وتفشي بيئة اقتصادية تمتاز بعدم شرعية مما يؤدي إلى وجود سوق منافسة غير تامة.

3. إصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية في المرحلة الانتقالية.

مست الإصلاحات المؤسساتية العديد من جوانب وسنهتم فقط بقضايا تحرير الاقتصادي والخصوصية وإصلاحات النظام المالي والنقدي.

1.3. تحليل المنظومة المؤسساتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (1990 - 1998):

إن تحديد معالم المرحلة الانتقالية في الجزائر غامض، حيث يرى بعض أنها الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، فهناك من يحددها خلال الفترة الممتدة من (1990-1998)، غير أن تحليل البعض الآخر في مجال درجة الانفتاح يعتبرون أن الجزائر لا تزال تعيش مرحلة انتقالية كونها لم تنتقل بعد إلى اقتصاد السوق بشكل كامل، ويبرر هؤلاء هذا المنظور مؤخرا بالواقع المعاش حاليا.

كما يشير (YACHIR) إن دلائل استمرار المرحلة الانتقالية هو انخفاض أسعار البترول⁵ في مجرد انخفاض اسعار المحروقات مجددا سنة 2014 تعيد الجزائر النظر في التجارة الخارجية ورجعت مجددا إلى نظام الحصص للاستيراد أي أنه فعليا لازلنا ضمن المرحلة الانتقالية ولكن نظريا فهي تمتد خلال فترة التسعينيات ويقوم برنامج التعديل الهيكلي على تحقيق التوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي ومبادئ أخرى نذكر منها⁶:

- الشفافية في تكوين أسعار الصرف.
- الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- الرشاد والعقلانية في اختيار الاستثمارات.
- الاهتمام بمردودية المؤسسة.
- محاربة البيروقراطية، مظاهر الغش، التبذير، الرشوة.

إن التطبيق الفعلي للبرنامج التعديل الهيكلي انطلق سنة 1990 بالموازاة مع برنامج Stand Bay، ففي سنة 1994 السنة (CNES, 2001) والتي عرف فيها البرنامج تغيرات هيكلية سريعة خاصة بعد أن أصبح قانون الاستثمار صادر في نهاية سنة 1993 ساري المفعول، ومن أهم الإجراءات التي شرع في تنفيذها تلك المتعلقة بعمليات التطهير المالي فغيرت جذريا مسار القطاع الصناعي العمومي، وبدأت دخول في مرحلة بناء اقتصاد السوق والتي تستلزم نقاط التالية :

1. تحفيز الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
2. تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق. حيث شهد نظام الأسعار في الجزائر تغيير جذري فارتفعت هذه الأخيرة من سنة 1991 إلى 1992 بما يعادل 39.4 % حسب ديوان الإحصاء (O N S) وهو ما يفسر رفع الدعم عن المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.

3. رفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتح المجال واسعا للقطاع الخاص في مجال التصدير والاستيراد.

4. إصلاح المنظومة المصرفية والسماح بتأسيس بنوك خاصة.

5. تحرير الأسعار وفقا لقوانين السوق من خلال المصادقة على قانون 89 . 12 الذي يحدث القطيعة كليا مع نظام الأسعار السابق.

6. رفع الدعم على الميزانية العمومية، وهي مرحلة انسحابا شبه كلي من حلقة التمويل التضخمي وفي مقابل تلجأ المؤسسات العمومية إلى السوق المالية أو النقدية بإصدار أسهم أو سندات.

2.3. إصلاحات المنظومة المالية والنقدية.

تعتبر سنة 1990 منعرجا هاما وحاسما في مسار الإصلاحات المالية والنقدية في الجزائر، وخصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أبريل 1990، إذ حصل البنك المركزي (بنك الجزائر) على صلاحيات واسعة في إدارة شؤون النقد و تحكم في السياسة النقدية، كما وضع هذا القانون قيودا على تدخل الخزينة العمومية كعمول نهائي للمؤسسات الاقتصادية، وتم فصل ميزانية الدولة عن دائرة الائتمان واستبعاد إمكانية التمويل التضخمي لعجز الميزانية.

يرى الخبراء أن قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 م يعتبر بمثابة الإطار القانوني والتنظيمي المحدد للمسار الانتقالي للاقتصاد الجزائري، حيث أعاد هذا القانون النظر في علاقة بنك الجزائر بالخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية على أسس وضوابط جديدة تعتمد على الصرامة النقدية وتسيير الخطر. (CNES, 2001).

كما أعاد من جهة أخرى للبنوك التجارية دورها الأساسي ألا وهي الوساطة المالية والنقدية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض ضمن قواعد ومبادئ موضوعية تراعي المراكز المالية للمؤسسات الاقتصادية.

4. أسباب فشل الإطار المؤسساتي في بعث القطاع الإنتاجي :

إن حديث عن إطار المؤسساتي في الجزائر فهو في الحقيقة الحديث عن القيود المؤسساتية blocage institutionnel وصعوبة انتقال من مرحلة اقتصاد المحلي مسير من طرف الدولة واعتماده الشديد على عوائد المحروقات إلى اقتصاد حر قادر على المنافسة.

ولا شك أن تعقيدات التحول المؤسساتي في الجزائر موضوعه وعنوانه الأساسي هو الجانب الريعي الذي طغى على مسار الإصلاحات في الجزائر وكان له أثر سلبي على وثيرة ومسار الإصلاحات العميقة، كما أن هذا الجانب كان له تأثير على سلوك الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في الاقتصاد.

كما أن تجارب المرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق في العديد من الدول تسمح كتجارب دولية في مجال الإصلاح إبراز أسباب الفشل أو النجاح في العملية الانتقالية ويجمع الخبراء أن نوعية وفعالية المؤسسات الموجودة خلال فترة قبل الإصلاحات والتغييرات والتطورات المتوالية التي تعرفها المؤسسات بعد الإصلاحات هي حيز الزاوية في نجاح المرحلة الانتقالية، والتي يكون دور دولة فيها أكثر فعالية من حيث تنظيم السوق.

1.4. سيطرة المؤسسات الاستحواذية ومقاومة التغيير.

ان تعديلات وإصلاحات المؤسسة الاقتصادية العمومية في سنة 1988 في إعطاءها الاستقلالية في اتخاذ قراراتها الادارية وخروجها من دائرة المخططات التي كان فيها هدف المؤسسة اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا لم تجدي نفعا، غير أن المؤسسات التي مستها الإصلاحات وعملية التطهير المالي لم تتغير من حيث سياستها التنظيمية وقدراتها التنافسية، فالعنصر البشري عائق أساسيا في مقاومة التغيير.

من منظور آخر فان مؤسسات الدولة ساهر على العدالة والتنظيم (جانب السياسي) هي التي تحدد مسار الإصلاحات، فقد يكون وراء فشل ناجم في بعض الدول انه توجد مؤسسات استحواذية تعمل على نقل الثروات والسلطة نحو النخبة السياسية.

جدول رقم(1): ترتيب الجزائر، في الفساد، وممارسة الأنشطة.

2018	2017	2016	2015	2014	ترتيب على أساس 174 دولة
.....	112	108	100	100	درجة الفساد
166	156	163	154	153	سهولة ممارسة الأنشطة

مصدر: من اعداد الباحث من تقارير سنوية للبنك العالمي والشفافية الدولية.

تبقى الجزائر من بين الدول التي تعاني من فساد اقتصاد ومالي في جميع مستويات السلطة وأرقام الصادرة من منظمة الشفافية الدولية والبنك تبين مدى تفشى ممارسات غير أخلاقية في مؤسسات التي في أصل تسهر على تسهيل ودعم الأعوان الاقتصاديين، كما أن البيروقراطية تكبح ممارسات الاقتصادية وترتيب الجزائر يبقى يتراوح بين 153 في 2014 الى حدود 166 في 2018 من أصل 174 دولة.

يرى (2006) F.HUGON في مقارنته طويلة للبناء المؤسساتي مستعينا بتجربة دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت تحويل اقتصادها من خلال إطار مؤسساتي موثوق و يعتبر أن تحقيق هذا المسار للدول السائرة إلى نمو يتطلب ما يلي⁷:

أولاً: تحقيق الاستقرارين الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: تحرير حقيقي للقطاع الإنتاجي والوصول الى التحرير المالي.

ثالثاً: فتح التجارة الخارجية.

كما يشير أن على الدول الريعية مثل الجزائر ينبغي أن تبني الإصلاحات بشكل الذي يلغي الريع في البناء الاقتصادي، وبعبارة أخرى قد يفشل الريع مسار الإصلاحات ويعقد الأوضاع الاقتصادية مستقبلاً.

وبذلك فإن البيئة لا تخلق الحوافز والفرص اللازمة للأشخاص من أجل الادخار والاستثمار والابتكار ولا يحقق فرص متكافئة بين الأفراد والمؤسسات، حيث تدعم المؤسسات السياسية الاستحوازية تلك المؤسسات الاقتصادية عن طريق تدعيم قوة أولئك المستفيدين من الاستحواذ دون مقابل حقيقي في الاقتصاد، والفضائح المالية للنخبة السياسية في نهاية سنة 2019 خير دليل على ذلك.

2.4. غياب سوق مالي حقيقي.

يعتبر سوق القيم المنقولة من أهم مظاهر الفشل المؤسسي في بعث القطاع المالي الذي يحظ بالأهمية البالغة في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية ومرآة المتعاملين الأجانب حول فرص الاستثمار، حيث يظهر هذا الاخفاق في مقارنة سوق المالي بأسواق دول الجوار إذ نجد تفاوت كبير بينا الجزائر، المغرب، وتونس، ويبقى سوق الجزائر من أصغر الاسواق على مستوى المغاربي والدولي ويعاني ركوداً حاداً من خلال عدد الشركات المسعرة وقلة المبادلات.

جدول رقم (02) : نشاط بورصة الأوراق المالية لدول المغاربة 2014.

المغرب	تونس	الجزائر	المؤشرات
76	54	3	عدد المؤسسات مسجلة في بورصة الأوراق المالية
20.6	17.8	0.12	معدل الرسملة في البورصة من الناتج الوطني الخام %

المصدر: (لكحل، 2021) بالتصرف

يوجد اختلاف في عدد المؤسسات المسجلة في بورصة الثلاث، حيث أن أعداد المؤسسات المسجلة في بورصة دار البيضاء يصل إلى 76 مؤسسة و 54 في تونس ولا تسعر في بورصة جزائر إلى ثلاث مؤسسات اقتصادية، أما متوسطة رسملة البورصة تصل إلى 20% من الناتج في المغرب و 17.8 بالنسبة لتونس ورسملة بورصة الجزائر هي على هامش الناتج ولا تتعدى 0.12% من الدخل الوطني⁸.

إن هذا اختلاف في بورصة يعود إلى اختلاف ظروف نشأة البورصة في دول الثلاث و كذا مقومات البيئة التمويلية والاقتصادية للبلدان المغاربية والتي تختلف في العناصر التالية⁹:

1. دور وحجم القطاع الخاص الذي يبقى محلود في الجزائر ويقتصر على مؤسسات مصغرة تقليدية ذات الطابع العائلي.
2. الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحل مختلف بين البلدان الثلاث وهذا ما يؤثر على استقطاب رؤوس الأموال من الخارج.
3. وجود مصادر تمويل بديلة في تونس و المغرب خلفا على جزائر التي ينشط فيها عدد محدود من البنوك الأجنبية وغياب مصادر تمويل مستحدثة مثل (صناديق الاستثمار، والمستثمرون المؤسسين، رأس المال المخاطر).
- 3.4. ضعف وصعوبة تنفيذ برامج الخصخصة في الجزائر.

القيم الثقافية والمعايير الاجتماعية للفرد وهذا له تأثير على نجاعة وسير المؤسسات في المسار المطلوب.

وهناك عوامل تساهم في عرقلت انتقال المؤسساتي نذكر منها ما يلي:

1. حجم الفكر الريعي لأفراد المجتمع بصفة عامة والعامل داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة خاصة.
2. تفضيل المنتج الأجنبي دون المحلي وبالتالي عدم دعم منتج المؤسسة المحلية.
3. ضعف ثقافة استثمار الأموال والمدخرات في المشاريع التنموية و التركيز على المضاربة في السوق.
4. اكتناز الأفراد أموالهم في بيوتهم، أي عدم إدخال كمية معتبرة من النقود في الدورة الاقتصادية.
5. التهرب من دفع الضرائب ومستحقات الضمان الاجتماعي، والتي أصبحت هذه الظاهرة متفشية عند جميع الأفراد والمؤسسات¹⁰.

6. غياب الثقة المتبادلة بين الفرد والمؤسسة الاقتصادية، فالفرد لا يلتزم بمهامه بالشكل المطلوب (الكفاءة، عدم إكمال ساعات العمل، الغش، الرشوة... الخ).

4.4 غياب المشروع الاقتصادي وضعف الانسجام في اتخاذ القرارات.

تشير العديد من الدراسات إلى أهمية إطار المؤسساتي العام من أجل بلوغ مستوى من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى اقتصاد السوق، فالعديد من العراقيل التي تجعل عملية الانتقال تعود في أغليتها إلى عدم فهم أو عدم وجود منظومة مؤسسية أولية تسند هذا الانتقال وتساعد على الأداء الجيد وفعال للاقتصاد وتساهم أيضا على حوكمة الشركات بطريقة منسجمة وناجعة.

إن دور الحكومات ضروري في خلق الإطار المؤسساتي المناسب لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، ودورها يبدأ بالسياسة العامة التي تبني من خلالها استراتيجية واضحة تضع فيه الأولويات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتصدير وتحقيق الميزة التنافسية. ونشير في هذا الصدد إلى الملاحظات الهامة التي قدمت من طرف J.E.Stiglitz خبير دولي في اقتصاد التنمية في المجال ثلاثية دولة، سوق، نمو:

✓ نقطة البداية خاصة بالعلاقة ما بين الدولة - السوق.

✓ إن الأسواق هي جوهر الاقتصاد المعاصر، إذ أن السوق هو خيار الأمثل للتحقيق التوازنات

✓ السوق هو المحرك للنمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق فإن دور الدولة في هذه الحالة هو توفير الإطار المؤسساتي يعمل على كفاءة سوق يتم هذا من خلال توفرها للبيئة المؤسسية فعالة التي تعمل على تحسين أداء السوق دون تدخل فيه بشكل مباشر " l'état régulateur "، ويعتبر بلحسن و زايري، ديسمبر (2006) أن دور الدولة الحديث يسهل عمل السوق دون تدخل المباشر من خلال تغييرات المفاجئة في اللوائح القانونية، وضع نظام حصص بشكل فجائي، أو غيرها من أساليب التي تعرقل نشاط المتعاملين فيه، وهذا قد يساهم في فقدان المتعاملين للثقة سواء كانوا مستثمرين خواص محليين أو أجانب¹¹.

وعليه فإن الدول تعمل على بناء قوى السوق وليس الحلول مكانه، ولا تستطيع الحكومات أن تلعب دورا أساسيا ومحفزا للنمو وتحقيق رفاهية المواطنين بذل تدخل المباشر. فالجزائر لم تتمكن من تحقيق توافق بين الثلاثية المذكورة أعلاه، بل أن حجم الدولة مازال قائم في استثمار، التوظيف، وتدخل بشكل مباشر في التجارة الدولية.

5.4 ثقل العقوبات وغياب صادرات خارج المحروقات.

أشارت تقارير البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية إلى حجم ووثيرة العقوبات التي يعرفها المحيط في الجزائر من خلال الإصدار السنوي حول (ممارسة الأعمال) أو ما يسمى (Doing Business) عبر العالم في 2007 و 2014 وغيره من الإصدارات الأخرى المتعلقة بيئة الأعمال في منطقة MENA عن طبيعة العراقيل ودرجتها بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فتقارير المنشور هي عبارة عن مسح لواقع بيئة الأعمال ومحاولة قياس درجة الكفاءة المؤسسية.

جدول رقم(03): ترتيب العقوبات من منظور المؤسسات حسب درجة الصعوبة في سنة 2010.

طبيعة العقوبات	النسبة المئوية
حصول على التمويل	24%
منافسة غير شرعية	19.2%
الرشوة والفساد الإداري	10.7%
العقار الصناعي و الفلاحي	10.2%
العبء الضريبي	9.7%
غياب العمالة المهارة	4.5%
المجموع	100%

Source : BM, base données “ doing business”, 2014, p. 26.

من خلال الجدول السابق يتضح أن حوالي 24 % من عينة ترى أن حصول على تمويل هي الأولوية لدى المؤسسات وتأتي المنافسة غير الشرعية ب 19.2% وتقدر الرشوة والفساد الإداري والعقار الفلاحي والصناعي ب أكثر من 10 % . وتذكر التقارير السابقة ماثلة صدرت في 2007 أن أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الجزائر، هي مشكلة التمويل ومشكلة البنوك والتي تأتي على قائمة العراقيل بنسبة 23 %، تليها الإدارة والبيروقراطية بنسبة 14%، وتمثل القوانين والتشريعات المقيدة للعمل بنسبة 8%، والمنشآت القاعدية وسياسات الرسوم والضرائب وتفشي الرشوة نسبة 7%. وهذا ما يشير أن محيط الاستثمار لم يتحسن في فترة زمنية تقدر ب 10 سنوات تقريبا، فحسب نفس التقرير، فإن ترتيب الجزائر قد حقق مستوى التطور المتدني في العديد من المجالات والقطاعات، إذ احتلت الجزائر الرتبة 83 من حيث القدرة التنافسية في مجال الأعمال والرتبة 81 في مجال محيط الأعمال.

ان الجزائر تقع في آخر ترتيب من حيث التكلفة والزمن الذي يستغرقه المستثمر للحصول على ترخيص، إذ أن المصاريف الإدارية لإنشاء مؤسسة جد عالية في الجزائر، ماعدا المؤشر الذي يقيس تكلفة التصريح هو في صالح الجزائر الذي يكلف 17 أسبوع من الأجر مقابل 101 أسبوع في المغرب و 27 أسبوع في تونس على سبيل المقارنة.

ولهذا فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر لم يتعدى 1% أو 2 % بالمئة من إجمالي دخل الوطني في الجزائر، أما الدول التي نجحت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ركزت على تحسين البنية الأساسية والبنية التحتية خاصة المواصلات والاتصالات بشكل الذي يجلب أنظار الأجانب ويجفهم على استثمار في مجالات مختلفة، وتظهر مسألة البنية والمنشآت القاعدية كعامل أساسي وتحتل صدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية والتوازن الفضائي والجهوي، وتعتبر بلا ريب أساس النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان المتحولة¹².

جدول رقم (04) : هيكل صادرات دول المغرب العربي في سنة 2007.

المغرب	تونس	الجزائر	
%23	%25	%99	مواد أولية، معدنية، ومحروقات
%34	%41	.	النسيج
%5	%7	.	صناعات ميكانيكية و النقل
%10	%12	.	الكترونيات و أدوات الكهرباء
%5	%7	%1	المواد الغذائية
%5	%7	.	الخشب

Source : (BM, "La pratique des affaires en Algérie, Maroc et Tunisie, 2005, p. 28).

تعتبر هيكل صادرات للدول مراعاة الأداء الاقتصادي فتنوع صادرات ذلك على صحة الهيكل الإنتاجي فمقارنة هيكل صادرات الجزائر مع دول الجوار يعكس حجم الريع و ثقله في الجزائر الذي يمثل 99% من صادرات الوطنية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، فطموح وصول الجزائر لصادرات تصل إلى 2 مليار دولار أمريكي لم يتحقق بعد، كما ان الضغط الضريبي والأعباء الاجتماعية الذي كان وراء توقف العديد من المؤسسات الإنتاجية لإضافة إلى الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع التطبيقات والأعراف الدولية، كون أن تكلفة التصدي والاستيراد لاتزال عالية نسبيا كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(05): مؤشرات الجباية والضرائب للتجارة الخارجية.

2014	2007	مؤشرات التقييم
17	15	عدد الأيام اللازمة للتصدير
1270	1606	تكلفة تصدير بوحدة (الوحدة: الحاوية/ بدولار أمريكي)
27	22	عدد الأيام اللازمة للاستيراد
1330	1776	تكلفة الاستيراد بالوحدة (الوحدة: الحاوية/بدولار أمريكي)

Source: base données BM doing business 2014

يظهر من خلال الجدول أن تكاليف التصدير والاستيراد لاتزال مرتفعة كما أن لم تتغير كثير بين الفترة بين 2007 إلى 2014 إلى حوالي 18 % سواء كان ذلك في عدد الأيام اللازمة للتصدير أو تكلفة استيراد وتصدير، وهذا ما نراه عقبة واستقرار في مجال التحرير التجارة الخارجية. كما أن التجارة الخارجية تعرف فوضى وغياب الرقابة وتفشى الفساد وغيرها من مظاهر وسلوكيات التي ساهمت في تدمير مقومات الوطنية الصناعية والحرفية، نذكر منافسة قطاع الغير رسمي وغياب الرقابة على السلع المستوردة، خاصة المنتجات الصينية التي تشكل التهديد الرئيسي للصناعات الوطنية الناشئة .

6.4. صعوبة تنفيذ بعض الإصلاحات وفشل برامج الخصخصة.

أخذت مسألة تدخل الدولة في الاقتصاد حيزا هاما في الفكر الاقتصادي، فمهما اختلفت طبيعة الإيديولوجية المتبعة من قبل النظام السياسي، فإن الحكومات تحاول جاهدت للتحكم في الاقتصاد أو توجيهه. إن مسألة تدخل الدولة أخذت منحى غير مستقر بسبب الظروف السياسية والمالية للدولة، فقد كان من آثار التصحيح الهيكلي قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية وبشكل مبالغت جعلتها تغلق أبوابها وتسرح عما لها، وذلك دون أن تكون مهياة لذلك (تحرير الأسعار، تخفيض قيمة الدينار، وانفتاح الاقتصادي)، وهذا كان له أثر عكسي ومسحوب بفشل تام في إعادة تأهيل المؤسسات العمومية.

ان الوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية لا تسمح بدخول إلى اتفاقية تبادل وسوف يكون وضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أكثر سوءا أمام تحديات حقيقية للتحرير التجارة الخارجية وتتمثل في¹³:

* التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.

* حتمية زيادة البطالة الناجمة في غلق الكثير من المؤسسات الخاصة الغير القادرة على المنافسة.

* ضعف وهشاشة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* عدم قدرت على إيجاد شراكات محلية ودولية لتعزيز قدرات المؤسسات العمومية القائمة.

إن موضوع الخصخصة في جزائر من مواضيع المعقدة ولازال قضاياه عالقة إلى يومنا هذا، إذ إن الخصخصة المؤسسات العمومية تعرف عراقيل تقنية وتعارض غالبا مع اطر تنظيمية القائمة، كقانون 51/49 خاص بملكية المؤسسة، زد على ذلك هشاشة مؤسسات المطروحة للخصخصة، غياب الضمانات وغيرها من الصعوبات.

قامت الجزائر بتغييرات كثير للدفع بخصخصة القطاع العمومي الإنتاجي حيث استبدلت صناديق بشركات قابضة وهي شركات لها حق ملكية مساهمات الدولة وهدفها تسيير مجموعة من المؤسسات التي تعمل في قطاع واحد سنة 1995 ثم استبدلت بدورها سنة 2001 بشركات تسيير المساهمات (SGP)، وهذا ما يؤكد عدم الاستقرار في اختيار الطريقة المثلى لخصخصة المؤسسات العمومية.

7.4. ضعف تكامل الاقتصادي بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ساهمت الوضعية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر إلى تراجع فعالية مؤسسات القطاع العام التي تعتبر السند الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم قطاع لدعم الإنعاش الاقتصادي سواء في مجال الاستثمار، وبالرغم من برامج الدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعمل الحر لم يسهم هذا القطاع في تحقيق نقلة نوعية في تنوع الاقتصادي ما عدى تحسن الصناعات الموجهة للاستهلاك.

ان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم يعمل على تأسيس سياسة صناعية جديدة، ومسعى تحرير هو نموذج المواد المصنعة من طرف مؤسسات صغيرة بشكل مباشر أو غير مباشر في التصدير.

يعاني هذا قطاع هو أيضا من مشاكل وعقبات وهذا ما جعله عديم الفعالية، إذ يساهم بنسبة ضئيلة في النمو والمناولة الصناعية " sous-traitance " ونذكر أهم صعوبات هذا القطاع وهي كالتالي:

1. طابع العائلي للمؤسسات القطاع الخاص تهدف للبقاء دون مراجعات جانب التنافسي وترفض حاليا فتح رأس مالها.

2. صعوبة الحصول على العقار في المناطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني الغير مدروس يصعب من عملية توسيع النشاط في القطاعات الحيوية.

3. غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسة مما يضطرها إلى التوظيف يد عاملة أقل مهارة وكفاءة مما يخفض الإنتاجية ونوعية السلع المنتجة ويرفع التكاليف.

4. عدم اهتمام بالبحوث التسويقية بسبب قلة المعلومات عن حاجات الأسواق وهذا في ظل المنافسة.

5. البيروقراطية الإدارية التي مازالت حتى الآن تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي وتعدد مراكز اتخاذ القرار والمدة الطويلة التي تأخذها الإجراءات الإدارية، انتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية إضافة إلى تعدد النصوص القانونية وفي بعض الأحيان تضاربها. لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة وتطوير الإطار المؤسساتي محفز له، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري.

5. خلاصة:

إن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في بداية التسعينات لم يكن اختيارا للسلطات آنذاك بل كان حتميا لإعادة الاقتصاد الوطني إلى مسار سليم يبعده تدريجيا عن الطابع الريعي، ويؤسس في وقت نفسه للاقتصاد مفتوح قادر على المنافسة، غير أن ذلك لم يتحقق فقد عرفت جزائر إخفاقات وصعوبات تطبيق الإصلاحات الهيكلية والتي كانت آثاره عكسي على الهيكل الإنتاجي الذي كان أصلا هش و لازال إلى يومنا هذا.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

❖ في ضوء ما قدمناه نرى أن الجيل الأول من الإصلاحات كان فقط نقطة بداية بالنسبة للجزائر، ونرى أن ارتفاع أسعار النفط أوقفت جهود إصلاح، والأهم في هذه المعادلة هو الوفرة المالية لعشرة سنوات معروفة لدى عامة الناس في الجزائر "بالبحبوحة المالية"، هو دليل على ذلك يمكن القول أن جزائر لم تستطيع إتمام المرحلة الانتقالية للوصول للمعايير المثلى في التنافسية الدولية، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الأولى.

❖ فشل الجزائر في تحسين أوضاعها الاقتصادية باعتبار أنها مازالت في مؤخرة الترتيب في مجال جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، الفساد، البيئة الاقتصادية، راجع في إخفاق في بناء مؤسسات قوية تسمح بإعادة بعث الاقتصاد الوطني، فالموارد المالية وجهت فقط إلى الجانب الاجتماعي "la paix social" على حساب جهود بناء اقتصاد إنتاج وتمويل تنمية حقيقية، وهذا ما يجعل نقبل الفرضية الثانية.

وأخير إن تطور الاقتصاد الجزائري مرهون بتطوير المؤسسات وفق مبدأ الحكم الرشيد، المسائلة، وتقوية قدرات الفاعلين في التنمية وجميع قوى المجتمع المدني، فحكم الرشيد هو مسار الوحيد لإعادة قوائم الفاعلية المؤسساتية للاقتصاد الوطني ومن خلالها نستطيع تخطي العقبات والتخطيط للأجيال القادمة.

6. هوامش و الإحالات:

¹ BELLAL, S. **problématique du changement institutionnel en Algérie** . revue des science juridiques, économique et politique, vol12(02) université beskra 2011, pp. 112-153.

² صحراوي جمال الدين. أثر الإصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL. مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، جامعة الاغواط، الجزائر مجلد10، العدد3، 2020 صفحة 630.

³ D NORTH. . **institution change and economie performance**. combridge university press, vol31, new york ,USA, 1990 pp26-48-.

⁴ مريم، منال بيلالي، العرابوي.. العوامل المؤسساتية المفسرة لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي . دراسة تحليلية. مجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، (01)، 2020، صفحة 87-99.

⁵ Ahmed YACHIR . **l'ajustement structural dans le tiers-monde** .cahier de CREAD, 2001 Alger, vol 17(02).

⁶ samir BELLAL . **consideration General sur la question du chengement institutional; une lecture** D.NORTH & R.BOYER .EL BAHITH Review, Vol18, 2008 N.654-645 ، 01°

⁷ HUGON, P. (2006). **l'economie de l'afrique**.: LA decouverte, 5 edion. Paris, France, annee 2006.p36.

⁸ نوال بن لكحل. واقع الإصلاحات و نمو أسواق المالية في دول المغرب العربي . قرآه وتحليل .. مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 12 (1)، 2021، صفحة 162-195.

⁹ BM. ” **La pratique des affaires en Algérie, Maroc et Tunisie** . Rapport annuel 2005 Banque mondiale, page 01-112.

¹⁰ شعيب، منال بونوة، مطهري.. واقع الاقتصاد المؤسساتي الجديد في الجزائر. دفاتر MECAS، جامعة تلمسان، الجزائر، 2020، الصفحات 283-293.

¹¹ هوارى بلحسن، و بلقاسم زايري. أثر المدخل المؤسساتي (الحكم الراشد) على حوكمة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. الملتقى الدولي الأول في جامعة بومرداس جول أبعد جيل الثاني من الإصلاحات، جامعة بومرداس (الجزائر). ديسمبر 2006، ص 36-58.

¹² BOUNOUA, c. **le role des facteurs instiutioel dans le processus d'illigalisation de l'economie algerienne**. revue economie et management, vol2, université de Tlemcen, algerie, 2020 pp. 112-128.

¹³ CNES **Pour une politique de développement de la PME** .ALGER:2001 Rapport CNES.